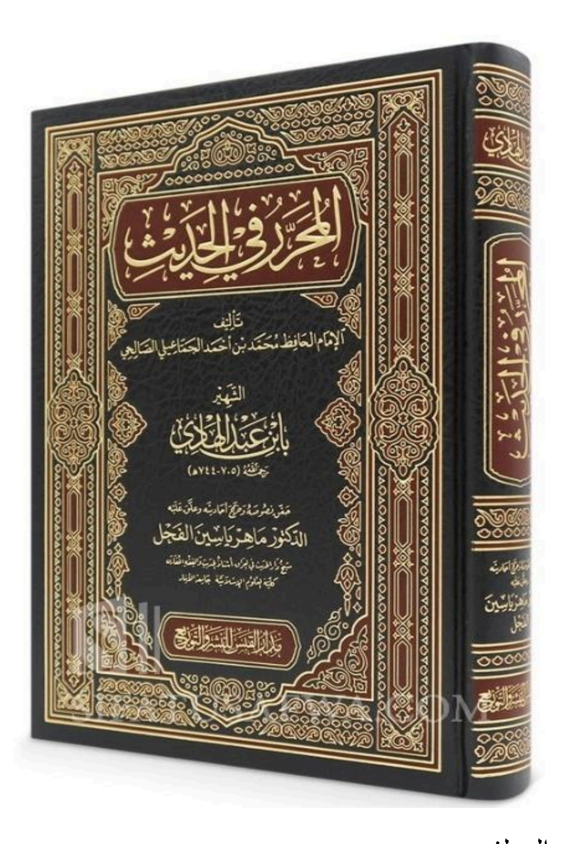
المحرر في الحديث



المؤلف

شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : 744هـ)

كشاف الكتاب

الإمام الحافظ ابن عبد الهادي إمامته معروفة، ومشهود له بذلك.

المحرر في الحديث للإمام الحافظ ابن عبد الهادي كتاب - على اسمه- محرر متقن مضبوط، من أدق كتب الأحكام وأشدها تحريراً، وفيه إشارات ودقائق إلى علل الأحاديث قد لا توجد عند غيره، ولكنه لم يُعتَنَ به، فلا يوجد له شرح مطبوع، وإن التفت الناس إليه مؤخراً، ووضعوا فيه الدروس والدورات وشرحوه بأشرطة، وهو حري وجدير وخليق بالعناية، فعلى طالب العلم أن يعتني به، فهو أنفس ما كتب في أحاديث الأحكام، وهو أمتن من البلوغ في أحكام المؤلف على الأحاديث، لكن البلوغ فيه زوائد، وفيه ترتب قد يكون أنسب لكثير من الأحاديث من ترتيب المحرر.

وأصل المحرر هو كتاب (الإلمام)، حيث اختصر منه المحرر.

فلو قرأ طالب العلم بلوغ المرام -لأنه مخدوم-، وقرأ معه في الوقت نفسه المحرر لابن عبد الهادي، وقارن بين الكتابين، ونظر في زوائد هذا، وزوائد هذا، واستخرج الزوائد على الكتابين، ونظر في أحكام ابن حجر، وابن عبد الهادي وقارن بينهما؛ لانتفع كثيراً -إن شاء الله-.

السؤال

نرجو الإحالة إلى أفضل شروح أحاديث الأحكام: (المُحرَّر).

الجواب

(المُحرَّر) تعرفون أنه ليس له شرح مطبوع، وإنما محاولات، وتعليقات، ودروس، وأشرطة، وهي نافعة -إن شاء الله تعالى-، لكنْ شرح مطبوع لمن عَبَر من المتقدِّمين: ما يُذكَر له شرح موجود الآن.

السؤال

ما رأيكم بكتاب (الدُّرر في تخريج المحرَّر)؟

الجواب

الكتاب لخالد الشلاحي، وهو كتاب طيِّب جدًّا في تخريج أحاديث كتاب (المحرَّر)، وله كتاب أنفس منه في تخريج أحاديث (البلوغ)، وهو أطول نَفَسًا، حيث بسط فيه القول، لكن ما يلزم أن يُبسط القول في كلِّ كتاب، فهذا النوع من التخريج المختصر النافع يحتاج إليه طالب العلم

السؤال

ما أفضل تحقيق لكتاب (المحرَّر في الحديث)؟

الجواب

الكتاب طُبع قديمًا بمصر طبعة مناسبة للطباعة في ذلك الوقت، وعلى نسخة واحدة، وفيها بعض الخلل، وإن كانت هي الأصل في الباب.

ثم طُبع الكتاب عن تلك الطبعة مرة ثانية في مجلد كبير، بتصحيح بعض الأخطاء في الطبعة الأولى، من غير رجوع إلى مخطوطات، فصارت أمثل قليلًا، وخُرِّجتْ فيها بعض الأحاديث، فهي طبعة مناسبة جدًّا.

ثم طُبع بعد ذلك أكثر من طبعة، منها: تحقيق محمد علَّوش، وعادل الهدبا، وهذه طبعة اقتنيتُها منذ صدورها قبل ثلاث سنوات أو سنتين وشيء، لكن ما تيسَّر لي النظر فيها، وأعرف أن فيها تخريجًا، وفيها عناية يسيرة، وفيها رجوعًا أيضًا إلى مخطوط أو أكثر من مخطوط، على حسب ما أذكر.

وإنما نظرتُ في الطبعة الأخيرة التي هي بتحقيق وشرح عبد المنان عبد اللطيف المدني، وفحصتُها، وهي طبعة طيِّبة جدًّا، وإلى الآن ما وقفتُ على مثلها، رجع فيها إلى بعض المخطوطات، وعُني بتصحيح الألفاظ من المصادر، وخرَّج تخريجًا خفيفًا جدًّا، وشرح بعض الألفاظ الغامضة، فهي طبعة مناسبة.

فعلى كل حال: الآن إحدى هاتين الطبعتين مناسبة.

والكتاب الذي مثل هذا المتن، الذي يُراد حفظه، وتُراد دراسته، ليس بكثير عليه أن يَجمع الطالب جميع الطبعات، ويوازن بين هذه الطبعات في كلِّ نص، فليس بكثير أن يُراجع الطالبُ الحديثَ في هذه الطبعات كلها.

السؤال

ما أفضل طبعة (للمحرر) لابن عبد الهادي؟

الجواب

(المحرر) طُبع طبعات كثيرة منها الطبعة الأولى المصرية وفيها نقص، وفيها أخطاء، وهناك طبعات أخرى عديدة كلها يزعم ناشرها أنها محققة، وهناك طبعة لسليم الهلالي، هذه عليها تحقيق وتخريج مطوَّل، وليته يَختصر هذا التخريج ويَقتصر على مَن خرَّج الحديث من أصحاب الأصول، ولا يذكر (ومن طريقه أخرجه فلان وفلان وفلان)، مما طوَّل الحواشي فحدَّ من قيمة هذا التحقيق؛ لأن بعض الناس يهمه المتن وصحة المتن وعزو هذا المتن إلى الكتب الأصلية، أما مَن أخرجه من طريق هذا الإمام فلان وفلان! فمثلًا: (الحديث رواه البخاري، ومن طريقه رواه فلان وفلان وفلان)، أنا لستُ بحاجة إلى هذه الطرق النازلة، وكذلك: (رواه أبو داود، ومن طريقه أخرجه البيهقي، ومن طريقه أخرجه فلان وفلان والبغوي في شرح السنة)، أنا لستُ بحاجة إلى الكتب الفرعية مادام موجودًا في الكتب الأصلية، والله المستعان.

وأفضل هذه الطبعات الطبعة التي طُبعت في ثلاثة مجلدات، وأظن الذي حققها سليم الهلالي.

<u>كشاف ووصف الكتاب من تحقيق د. عبد المحسن بن محمد القاسم (إمام وخطيب المسجد النبوي) لكتاب المحرر : ٢٥/١/١٤٤٢</u>

...وممَّا أفرده العُلَماء: أحاديثُ الأحكام الفِقهيَّة، فاقتَصَر بعضُهم على أحاديث الأحكام من الصَّحيحَين، ومِنهم من زاد عليهما مِنْ دواوين السُّنَّة المُسنَدة، ومِن أَجلِّ كُتُب الأحكام وأَدقِّها تحريرًا لألفاظِها، وحُكمًا على أحاديثِها، وإشارةً إلى مراتِب كثير مِنْ رُواتِها بالجرح والتَّعديل: كتابُ (المُحرَّرِ في أحاديثِ الأحكام) للحافظ أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الهادي المقدسيِّ الحنبليِّ.

وقد جَعل كتابَ «الإِلْمامِ» - لمحمَّدِ بنِ عليِّ بنِ وَهبٍ المعروفِ بابنِ دَقيقِ العِيد الشافعيِّ، المُتوفَّى عام (٧٠٢ هـ) - أصلًا لكتابه «المُحرَّر»، وحَذا حَذْوَه فيه، قال الحافِظُ ابنُ حجرٍ : «اختَصره من (الإِلْمام) فَجَوَّده جدًّا»، ولم يَقتَصِر على اختِصاره؛ بل أَوْردَ أحاديثَ ليست في «الإلمام»، أو كانت مختصَرةً فيه فساقَها بأتمَّ منها، كما أنَّه في الحُكم على الأحاديث زاد على ما فيه.

وقد تابَعه في جُملةِ ترتيب الكتاب، وخَالَفَه في بعضِه، وكِلا الكتابَيْن مُقارِبٌ في ترتيبه لترتيب كُتب الشَّافعيَّة الفقهيَّة.

اسمُه، ونسبُه:

هو: مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهَادِي بن يُوسُف بن مُحَمَّد بن قدامَة المقدسِيُّ، الجمَّاعيليُّ الأَصْلِ، الصَّالِحِيُّ، الحَنْبَلِيُّ.

مولدُه:

وُلِدَ الحافظ ابن عبد الهادي □ في الصَّالحيَّة بدمشق، في شهر رجب، واختُلف في سنة مولده □؛ فقيل: سنة أربعٍ وسبع مئة (٧٠٤ هـ) كما ذكر ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي □، وقيل: سنة خمسٍ وسبع مئة (٧٠٥ هـ) كما ذكر ذلك الصفديّ والحافظ ابن كثير رحمهما الله، وقيل: سنة ستٍّ وسبع مئة (٧٠٦ هـ).

أشهرُ شيوخِه:

أخذ الحافظ ابن عبد الهادي □ عن كثيرٍ من العلماء؛ ومن أشهرهم:

١ - أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي الصالحي (ت ٧١٨ هـ).

٢ - شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة الحرَّاني (ت ٧٢٨ هـ).

٣ - أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي المعروف بابن الشِّحْنة (ت ٧٣٠ هـ).

٤ - أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزِّي (ت ٧٤٢ هـ).

٥ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (ت ٧٤٨ هـ).

أشهرُ تلاميذِه والآخذين عنه:

أخذ عن الحافظ ابن عبد الهادي □ كثير من العلماء الذين لا يمكن حصرهم؛ لأنه تولَّى مشيخة العديد من المدارس.

قال ابن رافع السلامي □: «وَتَوَلَّى مشيخة الحَدِيث بالضِّيائيَّة بالصَّالحيَّة، وبدمشق بالصَّدريَّة».

وقال الحسيني □: «وولي مشيخة الحديث بالضِّيائيَّة، والغياثيَّة، ودرَّس بالمدرسة المنصوريَّة وغيرها».

غير أنه لم يصل إلينا سوى بعض أسماء من أخذ عنه أو استفاد منه؛ فمن أشهرِهم:

١ - السّروجي، قال الحسينيُّ □: «وروى شيخنا الذَّهبيُّ عن المِزّي، عن السروجي، عنه».

٢ - الحافظ الذَّهبيُّ، حيث صرَّح بالسَّماع منه في كتابه «تذكرة الحفَّاظ» فقال: «وسمعت من الإمام الأوحد الحافظ ذي الفنون شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد الهادي».

٣ - صلاح الدِّين خليل بن أيبك الصفدي، وقد صرَّح بالأخذ عنه فقال: «واجتمعت به غير مرةٍ، وكنت أسأله أسئلة أدبيَّة وأسئلة عربيَّة، فأجده فيها سيلًا يتحدر، ولو عاش كان عجبًا».

ثناءُ العلماء عليه:

قال المِزِّيّ □: «ما التقيت به إلَّا واستفدت منه».

وقال ابن ناصر الدِّين الدمشقي □: «الشَّيْخ الإمام العلامة الحَافِظ النَّاقد، ذُو الفُنُون، عُمدة المُحدِّثين، مُتقن المُحرِّرين».

وقال الذَّهبيُّ □: «الإمام الأوحد الحافظ، ذي الفنون، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي ... اعتنى بالرِّجال والعلل، وبرع وجمع، وتصدَّى للإفادة والاشتغال في القراءات، والحديث، والفقه، والأصول، والنحو، وله توسُّعٌ في العلوم وذهن سيَّال».

وقال الصَّفدي □: «الشيخ الإمام الفاضل المفنن الذّكيّ ... كان ذهنه صافيًا، وفِكْرُهُ بالمعضلات وافيًا، جيد المباحث، أطْرَب في نقله من المثاني والمثالث، صحيح الانتقاد، مليح الأخذ والإيراد، قد أتقن العربية، وغاص في لُجَّتها على فوائدها ونكتها الأدبية، وتبحَّر في معرفة أسماء الرِّجال، وضَيَّق على المِزِّيّ فيها المجال».

وقال الحافظ ابن كثير □: «لم يبلغ الأربعين، وحصَّل من العلومِ ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنَّن في الحديث، والنَّحو، والتَّصريف، والفقه، والتَّفسير، والأصلين، والتَّاريخ، والقراءات، وله مجاميع وتعاليق مفيدة كثيرة، وكان حافظًا جيدًا لأسماء الرِّجال وطرق الحديث، عارفًا بالجرح والتَّعديل، بصيرًا بعلل الحديث، حَسَنَ الفهم له، جيِّد المذاكرة، صحيح الذِّهن، مستقيمًا على طريقة السَّلف واتِّباع الكتاب والسُّنَّة، مثابرًا على فعل الخيرات».

أشهرُ مؤلَّفاته:

١ - المُحرَّر في أحاديثِ الأحكام، وهو كتابنا هذا.

٢ - الصَّارم المنكي في الرَّدِّ على السّبكي.

٣ - العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيميَّة.

٤ - تنقيح التَّحقيق في أحاديث التَّعليق.

٥ - اختيارات شيخ الإسلام ابن تيميَّة.

وغيرها من المُصنَّفات.

وفاتُه:

أصيب الحافظ ابن عبد الهادي □ قريبًا من ثلاثة أشهر بقرحة وحُمَّى سُلٍّ، ثم تفاقم أمره، وأفرط به إسهال، وتزايد ضعفه إلى أن توفِّي يوم الأربعاء عاشر جمادى الأولى، قبل أذان العصر سنة (٧٤٤ هـ)، وكان آخر كلامه أن قال: «أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأشهد أنَّ محمَّدًا رسول اللَّه، اللَّهم اجعلني من التَّوابين، واجعلني من المُتطهِّرين».

وصُلِّيَ عليه صبيحة يوم الخميس بالجامع المُظَفَّرِيِّ، وحضر جنازته قضاة البلد وأعيان النَّاس من العلماء، والأمراء، والتجار، والعامة، وكانت جنازته حافلة مليحة، عليها ضوء ونور، ودفن في دمشق بالروضة إلى جانب قبر السيف بن المجد، فرحمه اللَّه وغفر له، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

منهج المصنف في الكتاب

١. افتتح المُصنِّف كتابه بمقدِّمة بيَّن فيها - باختصار - طريقته في اختصار الكتاب، وبعض موارده، وكيفيَّة ترتيبه.

٢. قسم كتابه إلى (٣١) كتابًا، وضمَّن هذه الكتب (٩١) بابًا، ابتدأه بـ «كتاب الطَّهارة»، وختمه بـ «كتاب الطِّب».

٣. يبدأ المُصنِّف بذكر عنوان الكتاب، ثم يورد فيه أحاديث دون أن يبوِّب لها؛ هي أصل في هذا الكتاب، ثم يبوب للأحاديث بعد ذلك، فعلى سبيل المثال: بدأ بـ «كتاب الطَّهارة»، ثم أورد فيه عدة أحاديث، ثم ذكر «باب الآنية»، وما يتعلق به من أحاديث، ثم ذكر «باب السِّواك» ... إلخ.

٤. وخالف ذلك في «كتاب الحدود»؛ فقد أتْبعه بـ «باب حدِّ الزِّنى» مباشرةً، ولم يقدّم قبله شيئًا من الأحاديث على عادته.

٥. صرح المُصنِّف بأنَّه رتَّبه على ترتيب بعض الفقهاء في عصره، حيث قال: «ورتَّبته على ترتيب بعض فقهاء زماننا؛ ليسهل الكشف منه»، ويحتمل أنه قصد بذلك ابن دقيق العيد؛ نظرًا للتشابه الكبير بين المحرر والإلمام.

٦. أما تبويبه: فإنه لم يُشِرْ فيه إلى الاختلاف في المسائل ولا الرَّاجح فيها عنده، وإنَّما بوَّب بعناوين عامَّةٍ؛ على نهج ابن دقيق العيد في «الإلمام» غالبًا، ورُبَّما تفرَّد عنه ببعض الكتب والأبواب؛ مثل «كتاب القضاء».

٧. يورد المُصنِّف الحديث من جهة الصَّحابيِّ، وإذا ذكر إسناد الحديث أو طرفًا منه؛ فإنما يذكره - غالبًا - لفائدة إسنادية، أو متنية، تظهر بالتأمّل.

٨. يسوق المُصنِّف ألفاظ المتن بتمامها كما هي في المصادر غالبًا، ويقتصر أحيانًا على موضع الشاهد منه، وربما رواه بالمعنى.

٩. إذا أشار إلى من أخرج الحديث باللَّفظ المذكور فإنَّه يذكره كما هو في المصدر دون تصرُّف منه في لفظه، وخالف ذلك في مواضع نادرةٍ.

١٠. يُلفِّق أحيانًا بين متنَيْ حديثين، فيسوقهما مساق حديث واحد، وهذا نادر.

١١. يورد الحديث ثم يورد عقبه أحيانًا بعض الشَّواهد؛ بذكر لفظ الشَّاهد كاملًا، أو بذكر موضع الشَّاهد من لفظ الحديث، وقد يكتفي بالإشارة إلى وجود شاهد من حديث غيره؛ دون أن يورد لفظه.

١٢. يشير أحيانًا إلى الاختلاف بين ألفاظ الرِّوايات إذا كان الفرق مؤثرًا.

١٣. يرجح أحيانًا بين ألفاظ الحديث التي وقع فيها اختلاف بين الرُّواة.

١٤. أورد بعض الآثار الموقوفة، وسبب إيرادها - غالبًا -: أنَّها أصلٌ في الباب، أو لأنَّ لها حكم الرَّفع، أو لبيان علَّة الحديث المرفوع.

١٥. يكتفي بعزو الحديث للصَّحيحَيْن أو أحدهما غالبًا - إذا كان الحديث فيهما أو في أحدهما -، وربما إذا كان هناك معنىً زائد في غيرهما أشار إليه، وعبَّر بـ «أخرجوه إلا البخاري» في موضع واحد فقط.

١٦. يعزو أحيانًا الحديث لأحد الصَّحيحَيْن - وهو متَّفقٌ عليه - لأجل لفظة مختلفة.

١٧. عزا كلَّ حديث إلى مَنْ أخرجه عقب لفظ الحديث، وقد يسرد عدَّة أحاديث من كتاب أو أكثر؛ ثم إذا انتهى منها عزاها جملةً بعبارة واحدة.

١٨. يكتفي المُصنِّف أحيانًا بالعزو إلى واحدٍ من السُّنن الأربع، مع أنَّ الحديث مُخرّجٌ عند غيره من أصحاب السُّنن.

١٩. أمَّا ترتيب مصادر التَّخريج: فإنَّ المُصنِّف يقدم الإمام أحمد على غيره من أصحاب الكتب، ثم يقدم أبا داود غالبًا، ولم يسر على طريقة معينة في ترتيب بقية المصادر؛ فقد يقدم ابن ماجه على النَّسائيّ مثلًا، وقد يؤخره عنه.

٢٠. ورُبَّما أخَّر التِّرمذي عن بقيَّة أصحاب السُّنن الأربع لينقل نصَّ حكمه على الحديث - وهو الغالب -، ورُبَّما لم يؤخِّره عن بقيَّة أصحاب السُّنن الأربع؛ مع نقله عنه حكمه على الحديث.

٢١. عزا حديثًا إلى النَّسائيِّ، وهي في السُّنن الكبرى دون الصُّغرى، وثمَّة حديثًا مما عزاه إليه موجودة في الصُّغرى دون الكبرى، وبقيَّة المواضع واردة في الكتابين.

٢٢. أمَّا الحكم على الرُّواة: فقد ينقل المُصنِّف كلام النقاد، أو يشير إلى اختلافهم مكتفيًا بذلك، وينقل أحيانًا اختلاف النّقاد في الرَّاوي؛ ثم يبين الرَّاجح عنده من أقوالهم، وقد يحكم أحيانًا على بعض الرُّواة دون التصريح بالنقل عن غيره، وربما يكتفي بقوله: «رجاله رجال الصَّحيح» وما شابه ذلك، ورُبَّما تعقب حكم بعض النقاد على الراوي.

٢٣. يحرص - في غير أحاديث الصَّحيحين - على بيان درجة الحديث؛ بما أدَّاه إليه اجتهاده، أو بنقل كلام من سبقه من الحفَّاظ والأئمَّة - وهو أكثر من الذي قبله -، مستفيدًا من حكم التِّرمذيِّ على الحديث، وتصحيحات ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وربما نقل عن غيرهم من الأئمة.

٢٤. أمَّا ألفاظه في الحكم على الحديث: فإنّه يسكت عن أحاديث الصحيحين؛ إلا إذا كان في الحديث علّةٌ فإنه يشير إليها، وفي غير أحاديث الصَّحيحين: له عبارات؛ فقد يشير إلى صحَّة الإسناد، أو جودته، أو ضعفه - من غير بيان سببه -، ورُبَّما يبين سبب الضَّعف - كالإرسال -، أو يشير إلى وقوع الاختلاف في الأسانيد.

٢٥. إذا وقع في الإسناد علة فإنَّه يصرّح بجنسها غالبًا - مثل إعلاله بالوقف، أو الإرسال -، أو ينقل ما يوضح ذلك من كلام النُّقاد، ورُبَّما يكتفي بقوله: «وقد أُعِلَّ» - وما شابه ذلك -، ولا يبيِّنها.

٢٦. يتعقب - أحيانًا - كلام بعض الأئمة بقوله: «وفيه نظر»، وقوله: «وفي قوله نظر»، وما إلى ذلك، وقد يبين وجه نظره أو مخالفته لذلك القول، وقد يكتفي بقوله: «فيه نظر»، ورُبَّما تعقّب من ضعّف الحديث بعد أن يورد حكمه، فينصّ هو على أنه حديث صحيح.

٢٧. أَعمَل المُصنِّف قلمَه في تحرير مواضع الإشكال؛ كتعيين مَنْ أُبهم في بعض الأسانيد، وتمييز المهمل في بعضها، وتسمية من ذُكِر في الحديث بكنيته، وتمييز بعض الرواة إذا اشتبه بغيره، وضبط الكلمات وأسماء الرُّواة.

٢٨. شرح المُصنِّف بعض الكلمات الغريبة؛ بنقل كلام غيره من أهل العلم، أو بذكر تفسير الرَّاوي الوارد في الحديث نفسه - وربما تعقبه -، وقد يشرح المعنى من غير عزوه لأحد.

٢٩. نبَّه في مواضع على أوهام بعض المُصنِّفين - كابن الجوزي، والمجد ابن تيمية، والنَّوويِّ، وابن دقيق العيد - في أحكامهم على الأحاديث، وفي عزو بعض الأحاديث إلى مخرِّجيها.

٣٠. وقع للمُصنِّف بعض الأوهام - فيما يبدو - في ذكر الألفاظ، أو عزوها للمصنفين، وهي نادرة.

٣١. نقل المُصنِّف عن بعض الكتب التي في حكم المفقودة، مثل: «كتاب الفتوح» لابن أبي شيبة، وكتاب «الصلاة» المفرد لابن حبان، و«ذكر الجهر بالبسملة»، وكتاب «القنوت» للخطيب البغدادي.

٣٢. يظهر من صنيع المُصنِّف أنه يعدُّ إيراد ابن حبان للرَّاوي في «الثقات» توثيقًا له، وإن لم يصرّح بذلك.

٣٣. عدد الكلمات الغريبة التي شرحها المُصنِّف: (١١) كلمة.

٣٤. عدد الكلمات المُبهمَة التي بيَّنها: (٩) كلمات.

٣٥. عدد الأحاديث التي صرَّح بتصحيحها (١٨) حديثًا، والتي صرَّح بتحسينها أو تجويدها (٥) أحاديث، والتي ضعَّفها أو أعلَّها (٢٠) حديثًا، ومجموعها (٤٣) حديثًا.

٣٦. عدد الأحاديث التي حكم على رُوَاتها (٣٥) حديثًا.

مقارنة بين المحرَّر والإلمام

ذكر بعض المُتْرجِمين لابن عبد الهادي أنَّه لخَّص كتابه «المحرَّر» من كتاب «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، وهذه مقارنةٌ بينهما تُظهِر بعض جوانب الاتفاق والاختلاف في صنيع المُصنِّفَين.

١. ترتيب الكتب في الكتابين متقارب جدًّا، سوى ما سيأتي بيانه.

٢. يُلحَظ أنَّ ابن عبد الهادي أفرد بعض الأبواب في كتب خاصَّة، بينما جعلها ابن دقيق العيد في أبواب تابعةٍ للكتب، وبيان ذلك في الجدول الآتي:

صنيع ابن عبد الهادي ... صنيع ابن دقيق العيد

أفرد كتاب الجنائز بعد كتاب الصَّلاة .... أورد أبواب الجنائز في آخر كتاب الصَّلاة.

أفرد كتبًا للصَّيد والذَّبائح، والأطعمة، والنُّذر، وأوردها بعد كتاب الحجّ .... جعلها أبوابًا من كتاب الحجّ.

أفرد كتابين للحجر، والعتق .... جعلهما ضمن أبواب من كتاب الرَّهن، مع أن ابن عبد الهادي لم يذكر كتاب الرَّهن.

أفرد بعد كتاب الصَّداق كتبًا للخُلع والتَّخيير والتَّمليك، والطَّلاق، والرَّجعة والإيلاء والظِّهار، والأَيْمان، واللِّعان، والعِدد، والرَّضاع، والنَّفقات والحضانة .... جعلها أبوابًا من كتاب الصَّداق.

أفرد كتابَين للدِّيات، والحُدُود .... جعلهما بابَين ضمن كتاب الجراح.

ذكر أحاديث الجهاد والسِّير في موضع واحد؛ في كتاب الجهاد والسِّير عقب كتاب الحج .... قسمها قسمين؛ فجعل كتاب الجهاد عقب كتاب الحجّ، وذكر كتاب السِّير - سوى ما تقدم -؛ بين كتاب الجراح وكتاب الجامع.

أفرد كتابَين للقَضَاء، والشَّهادات .... جعلهما بابَين ضمن كتاب السِّير - سوى ما تقدَّم -.

له كتاب الطِّبّ في آخر الكتاب .... لم يذكر كتاب الطِّبّ.

٣. كثيرًا ما تتفق عنوانات الكتب والأبواب عند المُصنِّفَين، مع تفاوت في عدد الأبواب المذكورة فيها.

٤. ربما جمع ابن عبد الهادي أحاديث بابَين في باب واحد - مع جمع عنوانَيْهما -، وفرق بينهما ابن دقيق العيد.

٥. يورد ابن عبد الهادي بعض الأحاديث عقب عنوان الكتاب مباشرةً غالبًا - دون تبويب لها -، ومثله صنيع ابن دقيق العيد.

٦. عدد الكتب في المحرَّر (٣١) كتابًا، بينما عددها في الإلمام (١٤) كتابًا.

٧. عدد الأبواب في المحرَّر (٩١)، وعددها في الإلمام (١١٨).

٨. غالب الأحاديث التي ذكرها ابن دقيق العيد ذكرها ابن عبد الهادي، وفي كلٍّ من الكتابَيْن أحاديثُ انفرد بها عن الآخر.

فعلى سبيل المثال: انفرد المحرَّر بذكر الأحاديث (٢، ٣، ٧، ٩) من الباب الأول من كتاب الطَّهارة، وكذلك انفرد بذكر الأحاديث (١٤٣، ١٤٧) من الباب الأول من كتاب الصَّلاة، وكذلك انفرد بذكر حديث (٥٦١) من الباب الأول من كتاب الزَّكاة.

وممَّا انفرد به ابن دقيق العيد في «الإلمام»: حديث (٦)؛ لم يذكره ابن عبد الهادي.

٩. يسوق ابن عبد الهادي اللَّفظ الأتم للحديث غالبًا، بينما يورد ابن دقيق العيد موضع الشَّاهد منه، وذلك باختيار رواية فيها موضع الشَّاهد، أو بحذف ما ليس فيه موضع الشَّاهد عنده.

مثاله: أورد ابن دقيق العيد في الإلمام بأحاديث الأحكام (ح ٤٨٠) هكذا: «وروى أبو داود من حديث ابن وهب قال: حدثني جرير بن حازم - وسمى آخر -، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور، عن علي ، عن النَّبيِّ ﷺ، فذكر شيئًا قال في آخره: إلا أنَّ جريرًا قال: ابن وهب يزيد في الحديث عن النَّبيِّ ﷺ: لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ».

بينما أورده ابن عبد الهادي في المحرر (ح ٥٦٢) هكذا: وقال أبو داود: حدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني جرير بن حازم - وسمَّى آخر -، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور، عن علي ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِئَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الحَوْلُ: فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي: فِي الذَّهَبِ - حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ - قَالَ: فَلَا أَدْرِي: أَعَلِيٌّ يَقُولُ: فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ - وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ، إِلَّا أَنَّ جَرِيرًا قَالَ: ابْنُ وَهْبٍ يَزِيدُ فِي الحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ».
وانظر أيضًا: الإلمام (ح ٥٨١، ٦١٣)، مع نظائرها من المحرر (ح ٦٦٢، ٦٨٦).

١٠. يقتصر ابن عبد الهادي في الحديث الذي أخرجه البخاريّ ومسلم - أو أحدهما - على سوق لفظهما - أو لفظ أحدهما -، ولا يسوق لفظ أصحاب السُّنن، بخلاف ابن دقيق العيد؛ فربُّما كان الحديث في الصَّحيحَيْن ويسوق لفظ غيرهما

مثاله: قال في الإلمام (ح ٥٧٢): «وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلى رَسُولِ اللَّه ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَلَمْ تَحُجَّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَحُجِّي عَنْهَا. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -».
مثال آخر: قال في الإلمام (ح ٦١٢): «وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَطُوفُ بِالبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنِهِ، ثُمَّ يُقَبِّلُهُ. لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهْ».

١١. يظهر أنَّ تعليقات ابن عبد الهادي على الأحاديث أكثر من تعليقات ابن دقيق العيد في الإلمام؛ من ناحية ذكر مصادر التَّخريج، والشَّواهد، والكلام على الحديث صحّةً أو ضعفًا، والكلام على الرُّواة .

مثاله: قال ابن دقيق العيد (ح ١٨): «عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ بِطَرِيقٍ أُخْرَى فِي صَحِيحِهِ، وَالحَاكِمُ فِي المُسْتَدْرَكِ».
بينما قال ابن عبد الهادي (ح ٢١): «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ - تَعْلِيقًا، مَجْزُومًا بِهِ -، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ بِطَرِيقٍ أُخْرَى فِي صَحِيحِهِ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَابْنِ عُمَرَ . وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ».

مثال آخر: قال ابن دقيق العيد (ح ٤٠): «وَعَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ، وَكَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً، وَيَمْسَحُ المَأْقَيْنِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَسِنَانُ بْنُ رَبِيعَةَ: أَخْرَجَ لَهُ البُخَارِيُّ، وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ: وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَيَحْيَى، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُهُمَا».

بينما قال ابن عبد الهادي (ح ٤٥): «وَعَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ، وَكَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً، وَيَمْسَحُ المَأْقَيْنِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ. وَسِنَانٌ: رَوَى لَهُ البُخَارِيُّ حَدِيثًا مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالقَوِيِّ». وَشَهْرٌ: وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمَا، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ. وَالصَّوَابُ أَنَّ قَوْلَهُ: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي أُمَامَةَ؛ كَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وانظر (ح ٤٠، ٣٨٨، ٤٨٠) في الإلمام، ويقابلها (ح ٤٥، ٤٥٤، ٥٦١) في المحرر. اهـ

مقدمة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ ثِقَتِي

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا مُخْتَصَرٌ يَشْتَمِلُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ فِي الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، انْتَخَبْتُهُ مِنْ كُتُبِ الأَئِمَّةِ المَشْهُورِينَ، وَالحُفَّاظِ المُعْتَمَدِينَ - كَمُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَصَحِيحَيِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ مَاجَهْ، وَالنَّسَائِيِّ، وَجَامِعِ أَبِي عِيسَى التِّرْمِذِيِّ، وَصَحِيحِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ خُزَيْمَةَ، وَكِتَابِ الأَنْوَاعِ وَالتَّقَاسِيمِ لِأَبِي حَاتِمٍ ابْنِ حِبَّانَ، وَكِتَابِ المُسْتَدْرَكِ لِلْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَالسُّنَنِ الكَبِيرِ لِلْبَيْهَقِيِّ، وَغَيْرِهَا مِنَ الكُتُبِ المَشْهُورَةِ -.

وَذَكَرْتُ بَعْضَ مَنْ صَحَّحَ الحَدِيثَ أَوْ ضَعَّفَهُ، وَالكَلَامَ عَلَى بَعْضِ رُوَاتِهِ مِنْ جَرْحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ، وَاجْتَهَدْتُ فِي اخْتِصَارِهِ وَتَحْرِيرِ أَلْفَاظِهِ.

وَرَتَّبْتُهُ عَلَى تَرْتِيبِ بَعْضِ فُقَهَاءِ زَمَانِنَا؛ لِيَسْهُلَ الكَشْفُ مِنْهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»؛ فَهُوَ مِمَّا اجْتَمَعَ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَرُبَّمَا أَذْكُرُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ آثَارِ الصَّحَابَةِ .

وَاللَّهُ المَسْؤُولُ أَنْ يَنْفَعَنَا بِذَلِكَ، وَمَنْ قَرَأَهُ، أَوْ حَفِظَهُ، أَوْ نَظَرَ فِيهِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ، مُوجِبًا لِرِضَاهُ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

* * *

حديث الأول من الكتاب

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّا نَرْكَبُ البَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا القَلِيلَ مِنَ المَاءِ؛ فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا؛ أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ البَحْرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَصَحَّحَهُ البُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ، وَغَيْرُهُمْ.
وَقَالَ الحَاكِمُ: «هُوَ أَصْلٌ صَدَّرَ بِهِ مَالِكٌ كِتَابَ المُوَطَّأِ، وَتَدَاوَلَهُ فُقَهَاءُ الإِسْلَامِ مِنْ عَصْرِهِ وَإِلَى وَقْتِنَا هَذَا».

حديث الآخر من الكتاب

١٣٠١ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَرِضَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ نَفَثَ عَلَيْهِ بِالمُعَوِّذَاتِ.
فَلَمَّا مَرِضَ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ؛ جَعَلْتُ أَنْفُثُ عَلَيْهِ، وَأَمْسَحُهُ بِيَدِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ أَعْظَمَ بَرَكَةً مِنْ يَدِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ
تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ.

قال المحقق في الحاشية

الخاتمة:

في أ: «تم الكتاب بعون الله وتوفيقه.

وصلواته على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

تَم الكِتَابُ وَرَبنَا مَحمُود ... وَله المكارِمُ والعُلا وَالجُودُ

وعَلى النبي مُحمد صَلَوَاته ... مَا نَاح قمري وَأورق عُودُ

ووافق الفراغ منه نهار الاثنين، تاسع عشرين شهر رمضان، سنة خمس وسبعين وسبع مئة، على يد أحوج عباد الله إلى لطفه الخفي: الحسن بن علي بن منصور بن ناصر الحنفي، غفر الله له ولوالديه ولمالكه ولمن نظر فيه ودعا له بالتوبة والمغفرة، آمين».

وفي ب: «والحمد لله رب العالمين حمدًا يوافي نعمته ويكافي مزيده (أ)، وله الحمد حتى يرضى.

اللَّهم صل على سيدنا محمد نبي الرحمة كلما ذكره الذاكرون، وكلما سها عنه الغافلون، ورضي الله عن أصحابه وآله أجمعين.

فرغ من نسخها العبد الفقير إلى رحمة ربه اللطيف الخبير: علي بن سليمان بن أبي بكر الأذرعي، غفر الله ولوالديه ومن دعا لهم ولجميع المسلمين.

ووافق الفراغ من كتابتها: نهار الخميس المبارك، التاسع والعشرين من ربيع الآخِر، سنة ثمان وتسعين وسبع مئة، أحسن الله عاقبتها، وغفر الله لمن قرأ فيها، أو نظر فيها، ودعا لكاتبها بخاتمة الخير في عافية، والحمد لله رب العالمين، اللَّهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم».

وفي حاشيتها بخط الشارح الحريري: «عدة أحاديثه من أوله إلى آخره: ألف وثلاث مئة وستة وثلاثين».

وفي ح بخط الحريري أيضًا: «وعدة الأحاديث التي في هذا الكتاب - وهو المحرر - من أوله إلى آخره: ألف حديث، وثلاث مئة حديث، وستة وثلاثين حديثًا مرفوعًا بالآثار».

وفي هـ: «تم الكتاب الشريف بعون الله تعالى، بقلم العبد الفقير إلى مولاه الراجي رحمة ربه الكريم: عبد العزيز بن صعب بن عبد الله التويجري، غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه، ووالديه، ومن دعا له، إنه كريم جواد رؤوف رحيم، وصلَّى على محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا.

أنهيته كتابةً بحمد اللَّه تعالى صبح الجمعة، لسبع وعشرين خلت من ذي القعدة، سنة (١٣٠٠) من هجرة نبينا محمد ﷺ، آمين».

وفي و: «تم، والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، في (٢٩) من جمادى الأولى (١٣٠٣)، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم».

وفي ز: «تم الكتاب المبارك بحمد اللَّه، وعونه، ومنَّتِهِ، وفضله، وجوده، فللَّه الحمد والمنَّةُ على ذلك، والحمد للَّه رب العالمين، وصلواته وسلامه على أشرف المرسلين؛ محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكان الفراغ منه (ب): ليلة الأربعاء المبارك، سلخ ربيع آخر، أحد شهور سنة ثمان وعشرين وثمان مئة، أحسن اللَّه العاقبة في الأمور كلها، على يد العبد الفقير إلى اللَّه تعالى: أبي (ج) القاسم ابن أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد المعطي المكي المالكي الأنصاري، تاب اللَّه عليه، وعلى جميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، إنه كريم مجيب الدعوات، غافر المزلات، ومقيل العثرات، وولي الجنات.

وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه أفضلَ الصلوات، عدد المعلومات.

كتبه الفقير المحوج إلى اللَّه: محمد، المدعو بعثمان الماغنديل، عفا عنه بلطفه».

فوائد

من موقع طريق الإسلام

كتاب المحرر في الحديث كتاب في أحاديث الأحكام مهم جداً يذكر الأحاديث التي يستدل بها الحنابلة وغير الحنابلة، فحصل فيه بذلك نوع من الشمول الذي تفتقده بعض الكتب الأخرى المؤلفة في أحاديث الأحكام التي تختص بالأحاديث التي يستدل بها أصحاب مذهب معين.

السؤال للشيخ عبد الكريم الخضير

ما هو أول كتاب أُلِّف في أحاديث الأحكام؟

الجواب

من خلال الاستقراء الذي يظهر -والله أعلم- أن (سنن أبي داود) هو أول هذه الكتب التي أُلِّفَت في أحاديث الأحكام، وقد جمع واستوعب أحاديث الأحكام -رحمه الله- في أكثر من أربعة آلاف حديث، نعم أدخل فيها بعض الأبواب التي ليست من الأحكام، لكن هذه الأبواب لا تُلحقه بالجوامع التي تجمع جميع أبواب الدين أو غالب أبواب الدين، فالكتاب في الأصل مؤلَّف لأحاديث الأحكام، وذُكر فيه بعض الأبواب التي لا تُخرجه عن كونه من أحاديث الأحكام، كالباب الجامع الذي يُذكَر في آخر كتب أحاديث الأحكام لا يُخرجها من أحاديث الأحكام، فلو نظرتَ في كتب أحاديث الأحكام وجدتَ فيها كتاب الجامع، وفيه أحاديث ليست من أحاديث الأحكام، ومع ذلك هي في أدلة الأحكام.

أشهر كتب أحاديث الأحكام

السؤال للشيخ عبد الكريم الخضير

ما هي أشهر كتب الأحكام وأفضلها؟

الجواب

لعل السائل يقصد كتب أحاديث الأحكام، وإلا فكتب الأحكام أعم من أن تكون كتب أحاديث الأحكام، أو كتب تفسير آيات الأحكام، أو كتب الفقه التي تجمع الأحكام من الحلال والحرام، لكن الذي يظهر أن المراد كتب أحاديث الأحكام، وكتب أحاديث الأحكام المراد بها المتون المجردة عن الأسانيد التي ألفها أهل العلم للحفظ، ولا يراد بها المطولات من الكتب الأصلية التي تروي الأحاديث بالأسانيد وإن كانت أحاديث الأحكام موجودة فيها، لكن كتب أحاديث الأحكام تطلق ويراد بها المتون المجردة الجامعة لأحاديث الأحكام على الأبواب المعروفة المطروقة عند أهل العلم، بَدءًا من (عمدة الأحكام) للحافظ عبدالغني المقدسي، وهي في أحاديث الأحكام، وشرطه فيها أن تكون أحاديثها صحيحةً، بل زاد على ذلك واشترط أن تكون من الصحيحين، وإن كان أخل بالشرط فأخرج ما تفرد به أحدهما، لكن الأصل أن أحاديثه كلها صحيحة من الصحيحين، وقليلًا منها ما في أحدهما دون الآخر، وهو كتاب نفيس عُنِيَ به أهل العلم، ومازال الناس يَقرؤونه ويُقرؤونه لطلابهم، ويشرحونه، وله شروح كثيرة منها المطبوع، ومنها المسموع، وغير ذلك، فالكتاب مخدوم.

ومن كتب أحاديث الأحكام (بلوغ المرام) للحافظ ابن حجر وفيه من الأحاديث ما ليس في العمدة؛ لأن أحاديث العمدة من الصحيحين، وأحاديث البلوغ أعم من ذلك، ففيها ما يحتاجه طالب العلم من الصحيحين وغير الصحيحين، وليست كلها صحيحة، بل فيها الصحيح وهو كثير، وفيها الحسن وهو كثير، وفيها بعض الضعيف، والبلوغ كتاب مشهور ومتداول، وفيه من القدر الزائد على العمدة ما يحتاجه طالب العلم من كتب المسانيد والسنن والمصنفات وغيرها، وعناية أهل العلم بهذا الكتاب فائقة، وله شروح كثيرة جدًا، منها المطبوع والمسموع والمخطوط، كتب كثيرة لا تحصى، وما من عالم إلا وقد درَّس هذا الكتاب، وحُفِظَ بعض ما قاله حول أحاديثه، إما بتعليقات على نسخ الطلاب، أو أنه صنَّف مصنفًا في شرحه فألقاه على طلابه، أو شرحه ثم سُجِّل عنه هذا الشرح.

ومن أهم كتب الأحكام كتاب (الإلمام) لابن دقيق العيد، وهو كتاب نفيس إلا أن عناية العلماء به أقل من البلوغ، وتفرّع عن كتاب الإلمام لابن دقيق العيد كتاب نفيس في غاية النفاسة، اسمه (المحرر) لابن عبدالهادي، وهو ندٌّ لكتاب البلوغ، ويحتار الإنسان حينما يريد المفاضلة بين المحرر لابن عبدالهادي، والبلوغ لابن حجر؛ لأن البلوغ فيه أحاديث زائدة، وفيه دقة في الاختصار في حذف ما لا يحتاجه طالب العلم في هذا الموضع، وفي كتاب المحرر لابن عبدالهادي ما يفوق به البلوغ في أحكام ابن عبدالهادي؛ لأن ابن عبدالهادي إمام علل، فله أحكام على الأحاديث، يذيّل بها الأحاديث بعد روايته لها، قد لا يوجد نظيرها أو مثلها أو قريبٌ منها عند الحافظ في بلوغ المرام.

من كتب الأحكام وهو أطولها وأوسعها كتاب (المنتقى من أخبار المصطفى) لمجد الدين ابن تيمية جد شيخ الإسلام، وهو كتاب نفيس ومستوعِب لأحاديث الأحكام، لا تكاد تجد مسألة من المسائل الفقهية -لا سيما في مذهب الحنابلة- إلا وتجد لها دليلاً في المنتقى، فكأنّه يستدل لمسائل الفقه الحنبلي، ومعروفٌ أن العلماء خدموا مذاهبهم في تأليف كتب أحاديثَ يستدلون بها للمذاهب، وكتب التخريج أيضًا نفعت كثيرًا في هذا المجال، فالحنفية ألّفوا في تخريج كتبهم، والشافعية كذلك، والمالكية، والحنابلة،

المقصود أن كتب أحاديث الأحكام من أفضلها المنتقى، ومن أولاها -لاسيما لطالب العلم المتوسّط- البلوغ أو المحرر، وإن أخذ زوائد البلوغ وعلّقها على المحرر فقد جمع بين الحسنيين، وقبل ذلك تكون عنايته بالعمدة.

العمدة لها شروح كثيرة جدًا تبلغ العشرات، لكن من أنفسها شرح ابن دقيق العيد (أحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام)، وهو شرح متين يخرّج طالبَ علم، فإذا فهمه طالب العلم وصار لا يشكل عليه فيه شيء فأنا على يقين أنه سوف يفهم جميع الشروح سواء كانت شرحًا لهذا الكتاب أو لغيره؛ لأنه كتاب متين مؤصَّل متقن، وعليه حاشية للصنعاني وضّح فيها بعض ما استغلق من جمل وعبارات هذا الكتاب.

ومن شروح العمدة أيضًا شرح السفّاريني، وشرح عبدالقادر بن بدران، ومن المعاصرين من شيوخنا من شرح العمدة، كالشيخ عبدالله البسام وغيره، والشروح كثيرة جدًا، ومن أطول الشروح التي كُتبت على العمدة شرح ابن الملقِّن (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام) طبع في أحد عشر مجلدًا.

وأما بالنسبة لشروح البلوغ فمنها شرْحُهُ (البدر التمام) للقاضي الحسين بن محمد المغربي، وهو كتاب مطبوع، طبع أخيرًا، ومختصره المسمّى (سبل السلام) للصنعاني أشهر منه، وقد طبع قبله بمائة سنة، وله شروح أيضًا لشيوخنا، وما من شيخ من شيوخنا إلا وله شرح على البلوغ.

أما بالنسبة للمحرر فهو أقل هذه الكتب في باب العناية به من قبل أهل العلم، فما تصدى له من الشراح إلا النفر اليسير، وليس لأنه طويل، فأحاديثه أقل من أحاديث البلوغ لكنها أطول، والحافظ ابن حجر استفاد كثيرًا من المحرر وزاد عليه بعض الأحاديث التي يحتاجها طالب العلم، وتفنن في اختصار الأحاديث والاقتصار على موضع الشاهد؛ لأنه ألَّفه للحفظ. ووقع بين يدينا شرح مخطوط للمحرر، لكنه ناقص، والآن نسيت مؤلفه، وقد اعتني بالمحرر من قبل أهل العلم في الوقت الحاضر، فوجد له شروح وجلُّها مسجلة تسجيلًا، وبعضها مفرغة.

أما بالنسبة للمنتقى فشرحه المتداول اسمه (نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار) وهو شرح نفيس للشوكاني على طريقة أهل الحديث في الشرح؛ لأن الأصل وهو كتاب المنتقى يخدم مذهب الحنابلة، والأصل في الشارح أن يخدم ما أُلِّف الكتاب من أجله، لكن الشوكاني باعتباره من أهل الحديث، ومن أهل الاجتهاد، ولا يرى التقليد بل يعيب على من يرى التقليد، لم يمشِ على سَنَن الكتاب وسمته، وشرحه نفيس وفيه فوائد عظيمة ولا يستغني عنه طالب علم، لكنه لو أبرز الاهتمام بما اهتم به صاحب الكتاب ثم عرَّج على اختياراته لكان أولى، ولذلك المجد ابن تيمية له تعليقات على الأحاديث وتوجيهات لبعض الأحاديث ذابت في الشرح؛ لأنّ الشوكاني ما أبرزها مع المتن، وإنما تكلم عليها في ثنايا الشرح فذابت، فالأصل أنّ من يخدم كتابًا يخدم الهدف الذي من أجله أُلِّف الكتاب، ثم بعد ذلك لا حَجْر عليه في أن يبدي ما يختاره من الأقوال ومن التوجيهات. كتاب نيل الأوطار له مختصر اسمه (بستان الأحبار مختصر نيل الأوطال) للشيخ فيصل بن مبارك، كما أن للشيخ فيصل شرحًا على العمدة اسمه (خلاصة الكلام في شرح عمدة الأحكام) وله أيضًا تعليق طفيف مختصر من سبل السلام على بلوغ

المرام، ومؤلفات الشيخ فيصل جلُّها مختصرات، لكنها تقرب العلم لطالبيه، وهو بارع في الاختصار حتى أنه اختصر (فتح الباري) في كتاب أسماه (لذَّة القاري) في ثمانية أجزاء، وما بلغني إلى الآن خبر عن وجوده، والذي أعرفه إلى وقتي هذا أن الكتاب غير موجود، لم يطبع، بل لم يوجد مخطوطًا، قد يوجد منه كراريس أو نحوها لكنه غير موجود، ولو طبع لأفاد منه طلاب العلم؛ لأن كثيرًا من طلاب العلم لا سيما المبتدئين والمتوسطين يهابون فتح الباري؛ لطوله، وفيه مباحث قد تشتت طالب العلم المتوسط، فهو بحاجة إلى تقريب، ولعل الله -جل وعلا- أن ييسر لنا الوقت الذي نقوم فيه باختصار هذا الكتاب العظيم.

من إسلام ويب

مقدمة حول أحاديث الأحكام

الأحاديث الأحكام:

شاع استخدام مصطلح "أحاديث الأحكام" على اعتبار أنه اسم علم على نوع من الأحاديث النبوية الشريفة في كل كتب الفقه وأصوله، ويمكننا أن نعرفها بقولنا: (هي الأحاديث النبوية الصحيحة والحسنة التي يمكن بصحيح النظر فيها الوصول إلى حكم شرعي عملي)، وأيضا فإن "أحاديث الأحكام" مركب إضافي قبل أن تكون علما على نوع معين من الأحاديث النبوية، وتعرف باعتبارها مركبا إضافيا بأنها: (الأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية).

وقد سعى علماء هذه الأمة سعيا حثيثا في جمع أدلة الأحكام الشرعية، والكلام عليها سندا ومتنا ودلالة، على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم في شروط قبول الأخبار، وعلى تفاوت مداركهم في النصوص والآثار، وتبعا لذلك أفرد بعض علماء الحديث "أحاديث الأحكام" بالتأليف والتصنيف، ومن أشهر من فعل ذلك:

- الإمام المحدث مجد الدين ابن تيمية جد شيخ الإسلام، حيث ألف: (منتقى الأخبار في الأحكام).
- والإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، حيث صنف كتابه المشهور: (بلوغ المرام من أحاديث الأحكام).
- والإمام الحافظ تقي الدين عبد الغني المقدسي، حيث ألف: (عمدة الأحكام).
- والإمام الحافظ عبد الرحيم العراقي، حيث صنف: (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد).

أهمية العناية بأحاديث الأحكام:

لا بد لمن ينتمي إلى الفقه أن يكون ذا عناية بالأحاديث النبوية والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الأحكام الأصلية والفرعية، ليكون على بينة من أمره، فيصون نفسه من محاولة إجراء القياس على ضد المنصوص، ويحترز من مخالفة الإجماع.

ذلك أنه لا يمكن تفريق ما يصح فيه القياس مما لا يصح فيه، وتمييز ما يستساغ فيه الخلاف مما لا يسوغ فيه غير الاتباع المجرد، إلا لمن أحاط خبرا بموارد النصوص الشرعية، ووجوه التفقه فيها، واستقرأ الآثار الواردة من فقهاء السلف في

الأحكام الفقهية، فهو الذي يقدر أن يتصون من القياس في مورد النص -وهو شنيع-، وهو الذي يستطيع أن يتحرز من الخلاف في موطن الإجماع.

كما أن دراسة أحاديث الأحكام تربي الملكة الفقهية، والقدرة الاستنباطية في نفس الطالب، فيعرف كيف وصل العلماء إلى الأحكام من أدلتها.

وسنعرض في هذا المحور لمختارات من أحاديث الأحكام، نذكر شيئا من شرحها، ونعرج على شيء من فقهها، سائلين المولى جل وعلا أن يكتب النفع بها.

https://majles.alukah.net/t115486/
المحرر في أحاديث الأحكام، للحافظ ابن عبد الهادي.

قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة (5\62): اختصره من ((الإلمام)) فجوده جدا.اهـ
سئل الشيخ عبد الكريم الخضير حفظه الله عن كتابي بلوغ المرام والمحرر أيهما أفضل فقال لو كان المحرر قد خدمه أهل العلم بالشروح لكان أولى بالاعتناء من البلوغ.
طبع ((المحرر)) في دار الكتب العلمية 1997 بتحقيق (محمد حسن إسماعيل)وعدد أحاديثه (1304) حديثا, وللشيخ (سليم الهلالي) عليه كتاب ((التخريج المحبر الحثيث لأحاديث المحرر في الحديث)) طبع في دار ابن حزم 1425هـ في (3) مجلدات
طبعته دار العطاء عام 1422هـ بتحقيق عادل الهدبا ومحمد علوش وكتب على طرته (يطبع كاملاً لأول مرة) وعدد أحاديث هذه الطبعة 1324
وخرج أحاديثه الشيخ خالد الشلاحي في كتابه "الدرر" طبعته مؤسسة الرسالة

قال الشيخ عبد الكريم الخضير حفظه الله تعالى :
الطبعة التِّي يُشْرِفُ عليها محمد لقمان السَّلفي في مُجلَّدين ، طبعةٌ جيِّدة ، لا بأسَ بها .
المحرر لابن عبد الهادي
طبعة الشيخ سليم الهلالي تشتمل على تخريج مُطول وتحقيقُهُ جيِّد ولا يُمكن أنْ يَسلم أحد ؛ لكنَّهُ في الجُملة أمْثَل الموجُود ، حقَّقهُ في ثلاثة أجزاء .